

الأردن يعرض فرصه الاستثمارية الطموحة في قطاع المناجم

كشف الأردن عن خطط طموحة لتعزيز دور قطاع المناجم في إطار استراتيجية تنويع الاقتصاد ومصادر الإيرادات، وهو ما قد يمثل فرصة كبيرة لجذب استثمارات أجنبية وتصحيح الاختلالات المالية العميقة.

عمان - أطلقت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية بالتعاون مع هيئة الاستثمار الأربعة مجموعة من الفرص الاستثمارية في قطاع الثروة المعدنية والنقلية. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية (بترا) أن الخطوة جاءت بعد أن حددت الوزارة المناطق المؤهلة والمفتوحة للاستثمار في قطاعات البترول والصخر الزيتي والثروات المعدنية والمعادن الاستراتيجية. وتوسعت الحكومة إلى توسيع نشاط القطاع بهدف تحقيق أقصى استفادة منه في المستقبل بما ينسجم مع استراتيجية الإصلاح الاقتصادي. وتمثل استراتيجية عمان للتعددين، التي أعدتها الجهات المعنية، خارطة الطريق لتطوير القطاع، وبالتالي توفير عوائد إضافية بشكل مستدام. ويجمع المختصون على أن قطاع التعدين لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي لرفع مساهمته في الناتج المحلي رغم أهميته الكبيرة في ظل ما تكتره البلاد تحت أرضها من خامات ومعادن واعدة تجارياً.

ولفتوا إلى أن التراجع الذي سجله القطاع بدأ يظهر بوضوح منذ إلغاء سلطة المصادر الطبيعية كونها الجهة الرسمية الوحيدة، التي كانت مسؤولة عن اكتشاف المعادن والثروات والتعقيب في 2014. ويأتي الإعلان بعد يوم من قمة ثلاثية استضافتها عمان جمعت العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي ورئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي لبحث سبل تعزيز التعاون في مجالات عدة تشمل الطاقة والمعادن. ويعاني الأردن من أوضاع اقتصادية صعبة منذ تفجر الفوضى في سوريا قبل أكثر من تسع سنوات جاءت بالتزامن مع إجراءات تقشفية وإصلاحات اقتصادية قاسية بهدف تعزيز الإيرادات ثم جاءت أزمة انتشار فيروس كورونا لتعمق الأزمة.

وتهدف الاستراتيجية الجديدة لوزارة الطاقة إلى زيادة القيمة الاقتصادية للقطاع وإدارة تنمية مستدامة والاستغلال الأمثل للموارد المعدنية وتطوير الأصول والإمكانات المحلية لضمان التميز بعيد المدى ورفع المستوى المعيشي للسكان. وقالت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية المهندسة هالة زواتي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الهيئة خالد الوزني إن "الحكومة تعمل على تشجيع إنشاء الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية القائمة على الخامات الوطنية".

وأوضحت أن هناك توقعات إيجابية من هذا القطاع مع التركيز على القيمة المضافة للمعادن الاستراتيجية مثل النحاس والذهب والعناصر الأرضية النادرة والقيمة المضافة للمعادن الصناعية الأخرى مثل البازلت، ورمال السيليكيا والحجر الجيري النقي وغيرها. وبحسب آخر الأرقام المنشورة فإن القطاع ساهم، بشقيه الصناعات الاستخراجية والتحويلية لعام 2018، بنحو 7.6 في المئة من الناتج المحلي

الإجمالي، فيما شكلت صادرات قطاع التعدين ما نسبته 19.7 في المئة من إجمالي الصادرات لنفس العام. وأكدت زواتي أن الوزارة حددت 12 خاماً لغايات التنقيب والتعددين والاستغلال التجاري في الصناعات الاستخراجية وفي الصناعات التحويلية، وذلك استناداً إلى الدراسات السابقة الخاصة بمشاريع التنقيب عن الثروات المعدنية في الأردن. وتم إعداد نشرة خاصة بأهم الخامات المعدنية المتاحة للاستغلال في القطاع الاستثماري والتي تتضمن وصفاً للخامات المعدنية في الأردن وطبيعتها والبيئة الجيولوجية. كما تم استعراض أهم المواصفات الكيميائية والفيزيائية للخامات والمتعلقة باستخداماتها الصناعية والاحتياجات الجيولوجية المقدره لكل خام وذلك لتأكيد إمكاناتها الاقتصادية. وتتضمن النشرة المعادن الاستراتيجية المفتوحة للاستثمار الذهب والنحاس والزنك والعناصر الأرضية النادرة، وكذلك المعادن والصخور الصناعية المؤهلة مثل رمال السيليكيا والبازلت واللباشير والحجر الجيري النقي والدولومايت والكاولين والفلدسبار وكذلك الفرص المفتوحة لاستغلال الصخر الزيتي.

وفي الجانب القانوني، قالت زواتي إن "الوزارة أعدت التشريعات اللازمة لتسهيل الاستثمار في هذه الفرص، ووافق مجلس الوزراء مؤخراً على نظام مشاريع استغلال البترول والصخر الزيتي والفحم الحجري والمعادن الاستراتيجية". ويهدف ذلك النظام إلى تخفيف الاستثمار التجاري من خلال تسهيل إجراءات استغلال هذه الثروات وفق أسس ومبادئ تقوم على الشفافية والوضوح. وتريد الحكومة تعزيز وتحفيز الاستثمار في هذه الخامات نظراً لأهميتها في نمو الاقتصاد المحلي، وفي رفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في الصادرات وتوفير فرص للعمل للشباب. وكانت وزارة الطاقة قد وضعت في 2016 استراتيجية لاستغلال الثروة المعدنية تمتد حتى العام 2025 الغاية منها في ذلك الوقت تغطية أليات الاستثمار ودعم الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية في الأردن. وتصطدم عمان برهانات صعبة في طريق تحقيق أهدافها، لأن الخسائر الناجمة عن البوابات تتطلب سنوات لمعالجتها، في بلد يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الدولية، وليس لديه موارد مستدامة تساعده على مواجهة الأزمات.



جذب المستثمرين أولوية

موريتانيا تحصي أصولها المعدنية بحثاً عن بوصلة جديدة

تأسيس كيان مستقل يتولى تطوير مشروعات قطاع المعادن



تنمية القطاع خطوة على طريق طويل من الإصلاحات

الحكومة تتوقع عجزاً في الميزانية قد يصل إلى 5 في المئة بسبب تداعيات الوباء.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لولد الداهي قوله حينها إن "الحكومة استطلعت تعبئة 55 في المئة من الموارد المالية لخطتها بشأن مواجهة كورونا"، مشيراً إلى أن الترتيبات جارية للحصول على النسبة المتبقية.

من بين النقاط التي ناقشها اجتماع لجنة اليقظة الاقتصادية، التابعة للجنة الوزارية التي شكلتها الحكومة لمواجهة كورونا قيام مجموعة العشرين بتجميد الديون وجدولة تسديدها. وطالبت موريتانيا أكثر من مرة على لسان رئيسها محمد ولد الشيخ الغزواني، وعدد من الوزراء في مناسبات وقدم مختلفة، بإلغاء كامل ديون القارة الأفريقية حتى تتسنى لها مواجهة الواقع الذي فرضته مواجهة الوباء، وتحديات التنمية والأمم.

وكانت الحكومة قد قالت العام الماضي إن ديون البلاد، التي تمثل 73 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أخذت بشروط ميسرة وهو ما أكده صندوق النقد الدولي.

وقالت حينها إن القروض التي حصلت عليها أنفقت في مشاريع وبنى تحتية، وليست من أجل الدراسات والدعم المؤسسي واقتناء السيارات وتأمين المكاتب.

فتحت 11 منطقة تنقيب جديدة أمام المنقبين عن الذهب في البلاد، كانت مصنفة في السابق "مناطق عسكرية مغلقة".

وقالت الشركة في بيان صادر عنها أنها ستسهر على "توفير الحاصلين على رخص التنقيب على الظروف الملائمة للنشاط دون مضايقة"، كما ستعمل على "تطبيق القانون بكل حداقيه".

وحذرت الشركة، التي يديرها حمود ولد امحمد من أي "مخالفة للقوانين أو احتيال عليه"، معبرة عن أملها في "الاتدفع لتطبيق العقوبات الصريحة، والصرامة في هذا المجال على المخالفين".

ووفق دراسات أجرتها وزارة النفط، فإن البلاد ترزح تحت احتياطات كبيرة من أنواع مختلفة من الثروات المعدنية وهي تحتاج لاستثمارات ضخمة من أجل استخراجها.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن موريتانيا لديها أكثر من 1.5 مليار طن من خامات الحديد، واحتياط من الذهب يزيد على 25 مليون أونصة، ونحو 28 مليون طن من النحاس، إضافة إلى أكثر من 140 مليون طن من الفوسفات، إلى جانب معادن أخرى كثيرة.

وأكدت معادن موريتانيا أنها حريصة على أن تتوفر للحاصلين في البلاد على رخص التنقيب، الظروف الملائمة للنشاط دون مضايقة، وستعمل على تطبيق القانون، موضحة أن هذا هو الكفيل بخدمة الجميع.

اعتبر محللون أن رهان موريتانيا على تطوير الاستثمارات في المعادن بعد تعثر رهاناتها السابقة لتحريك الاقتصاد، خطوة لرفد خزينة الدولة الفارغة بموارد إضافية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد، وقالوا إنها خطوة أولى في طريق شاق وصعب لإصلاح القطاع الذي ظلت الفوضى تسوده منذ سنوات طويلة.

نواكشوط - كشفت الحكومة الموريتانية أنها تعكف على وضع اللمسات الأخيرة استعداداً للقيام بأول إحصاء شامل بقطاع المعادن في تاريخ البلاد، والذي يتوقع أن يعطي ملامح دقيقة عن حجم الأصول في هذا القطاع الاستراتيجي.

ولطالما أكد خبراء بان موريتانيا، أضعف اقتصادات دول المغرب العربي، بحاجة ماسة لوضع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها والتي تفاقمت بدرجة خطيرة خلال السنوات الماضية بسبب ارتباط السياسات الحكومية.

وبدأت نواكشوط في ضبط إيقاع عمليات التنقيب عن المعادن الزاخرة في أراضيها بعد أن كانت تسودها الفوضى، بهدف تنظيمها واستقطاب الشركات الاستثمارية العالمية لاستخراجها.

38

في المئة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلى الناتج المحلي الإجمالي

وحتى تسير الأمور وفق ما هو مخطط أسست وزارة النفط والطاقة والمعادن شركة تحت اسم "معادن موريتانيا" في مارس الماضي، لتنفيذ الإصلاحات الهادفة للنهوض بنشاطات التعدين التقليدي، وشبه الصناعي في البلاد، فضلاً عن تنظيم قطاع التعدين بشكل عام، ورقابة أدائه.

وتأتي هذه الخطوة في سياق برنامج الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني، الذي تعهد بتوسيع البنية التحتية ودعمه للقطاع المعدني ورفع من جاذبيته ومردوبيته وانعكاساته الاقتصادية، كما التزم بتحفيز مشاركة الاستثمار المحلي في القطاع، وتنويع الإنتاج، وتشجيع الصناعات التحويلية. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية الأربعة أن شركة معادن موريتانيا

الوباء يُفقد تجارة الفحم العالمية مزاياها التسويقية

الطاقة المعتمدة على الفحم في الولايات المتحدة وأوروبا بحلول نهاية هذا العام، في حين سيبدأ مراجعة مماثلة في آسيا عام 2022.

كما أعلنت الهند أنها تخطط لخفض كبير في وارداتها من الفحم الحراري في الأعوام القليلة المقبلة لتوفير نقد أجنبي وخلق وظائف من خلال تطوير المناجم الحالية والجديدة للفحم في البلاد.

ويعتبر الفحم إحدى أهم خمس سلع أولية تستوردها الهند، فاني أكبر مستهلك ومستورد ومنتج لهذا الوقود بعد الصين.

وقالت الصين إن مقاطعة شانشي، وهي منتج رئيسي للفحم في الصين، ستغلق 32 منجم فحم وتخفيض أكثر من 20 مليون طن من الطاقة الفائضة هذا العام، حسبما قالت السلطات المحلية.

وذكر بيان صادر عن حكومة شانشي أن المقاطعة طلبت من الشركات إغلاق مناجم الفحم قبل نهاية أكتوبر المقبل، واتخاذ الترتيبات المناسبة للموظفين، واستعادة البيئة.

سيدني - بدأت تطفو متاعب شركات إنتاج الفحم حول العالم متأثرة بتداعيات أزمة كورونا التي ضيقت عليها هامش أعمالها وأرباحها وجعلتها تتخبط في مشاكل لا حصر لها. ولكن هذا الأمر يبدو أنه مجرد قمة جبل المشكلة، حيث هناك اتجاه لاستخدام الطاقة المتجددة وبالتالي ضرب هذه الصناعة العالمية وجعلها تدريجياً في طريق الاندثار.

ويختزل إعلان شركة وايت هفين كول، أكبر منتج للفحم في أستراليا، انهيار أرباحها بنسبة 95 في المئة بسبب انهيار أسعار الفحم في السوق العالمية على خلفية تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، تلك المشكلة.

وذكرت الشركة الأربعة أن أرباحها خلال العام المالي المنتهي في أواخر يونيو الماضي بلغت نحو 30 مليون دولار أسترالي (21 مليون دولار أميركي)، مقابل 565 مليون دولار أسترالي خلال العام المالي السابق.

وكانت أسعار الفحم عالي الجودة، وهو أحد الصادرات الأساسية لأستراليا

انهيار أرباح شركة وايت هفين كول بسبب أزمة هذه الصناعة

وقال البنك إنه اعتباراً من الآن فإنه لن يمول أي مشروعات جديدة في القطب الشمالي أو مشروعات الرمال النفطية، حيث تأتي هذه الخطوة بعد إعلانات صدرت هذا العام عن أهداف الاستدامة الجديدة وإصدار أول سندات خضراء للبنك. وأكد أنه سيراجع جميع أنشطته ذات الصلة بخطط تنويع المشتريين في مجال

قد تراجعت من 100 دولار أميركي للطن عام 2019 إلى 55 دولاراً للطن بنهاية العام المالي المنقضي بالنسبة لنشاط الشركة. يذكر أن الشركة واجهت مؤخرًا اتهامات بارتكاب 16 مخالفة لقوانين التعدين بما في ذلك التنقيب والعمل في ولاية نيو ساوث ويلز الأسترالية. ويصل الحد الأقصى للغرامة عن كل مخالفة إلى 1.1 مليون دولار أسترالي. وكانت جائحة كورونا دفعت الهند والدول الآسيوية الأخرى إلى تقليص نشاط إنتاج الصلب، مما أدى إلى تراجع الطلب على الفحم بحسب بيان الشركة الأسترالية. جاء إعلان الأرباح السنوية لشركة وايت هفين كول في الوقت الذي يدرس فيه المستثمرون الرئيسيون بها الانسحاب من الاستثمار في مجالات الفحم والوقود الأحفوري بشكل عام بسبب المخاوف من ظاهرة التغير المناخي. وكان دويتشه بنك الألماني قد أعلن في نهاية الشهر الماضي أنه سينيهي